

Distr.: General
28 November 2006
Arabic
Original: English



المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجلسان التنفيذيان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل
التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان،
ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

تقرير مشترك مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم
المتحدة للسكان

موجز

أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان هذا التقرير
امتنالاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث
سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.
ووفقاً لطلب الدول الأعضاء زيادة المواءمة والتنسيق، يقدم مدير برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للمرة الثانية، تقريراً مشتركاً عن
التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩. ويرز البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في هذا
التقرير تعاونهما بشكل مشترك وكجزء من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وينقسم التقرير
إلى ثلاثة فروع: يقدم الفرع الأول معلومات بشأن التنفيذ المشترك للقرار ٢٥٠/٥٩؛ ويقدم
الفرع الثاني معلومات عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فيما يقدم الفرع الثالث
معلومات عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ويختتم التقرير بالفرع الرابع، وهو
عبارة عن توصية المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير ويجيله إلى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي، إلى جانب أي توصيات وتوجيهات مقدمة من الوفود.



المحتويات

الصفحة

أولا - الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٤
ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات	٤
بناء القدرات	٤
تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعارف	٥
تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات، وتكاليف المعاملات وكفاءتها	٦
اتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفعاليتها وأهميتها	٨
التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	٨
نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة	٩
المسائل الجنسانية	١٠
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	١١
الانتقال من الإغاثة إلى التنمية	١٣
تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	١٤
باء - متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية	١٥
ثانيا - الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٧
ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات	١٧
تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	١٧
منع الأزمات وتحقيق الانتعاش	١٩

- ١٩ منع التراجع
- ٢٠ الإنعاش بعد انتهاء التراجع
- ٢١ الحد من الكوارث الطبيعية
- ٢١ الانتعاش بعد الكوارث الطبيعية
- ٢١ بء - الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي
- ٢٢ ثالثا - الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٢٢ ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وبنود الاستعراض الشامل للسياسات كل ثلاث سنوات
- ٢٢ تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ٢٢ القدرة القطرية لمنظومة الأمم المتحدة والدعم الإقليمي
- ٢٣ بء - الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي
- ٢٣ رابعا - التوصية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

أولا - الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

بناء القدرات

١ - في تموز/يوليه ٢٠٠٦، قدم الفريق البرنامجي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن كيفية تعميم مراعاة تنمية القدرات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واعتمادا على الردود الواردة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، يقوم فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يشارك فيه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوضع للمسات الأخيرة على بيان الموقف بشأن تنمية القدرات. ويشتمل بيان الموقف على مصفوفة من الأدوار الاختيارية التي يمكن أن تضطلع بها الأمم المتحدة في تعميم مراعاة تنمية القدرات وعلى حصر للأدوات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وباستخدام بيان الموقف هذا، يتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستكمل في عام ٢٠٠٦ استراتيجيته لتنمية القدرات الوطنية. واعتمادا على التجارب القطرية وكذلك مصفوفة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بتنمية القدرات، ستقوم الاستراتيجية بما يلي: (أ) مساعدة النظراء الوطنيين في تقييم القدرات الوطنية اللازمة لإعداد البرامج السكانية وتعهدها؛ و (ب) وتحديد الأولويات فيما يخص سبل سد الفجوات؛ و (ج) دعم الرصد والتعلم باعتبارهما جزءا من الإدارة القائمة على النتائج. وتعمل الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن النهج المنسق إزاء تحويل الأموال النقدية على تحليل الفجوات والاحتياجات من حيث القدرة على الإدارة لدى الشركاء الوطنيين المنفذين وتسعى إلى التصدي لها، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف.

٣ - وركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال تنمية القدرات على هدفين: (أ) دمج عمليات تقييم القدرات والاستراتيجيات الخاصة بها في برنامج خدمات دعم الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) وضع توجيهات في مجال السياسات تقوم على الأدلة وتتعلق بالعناصر الرئيسية الشاملة لاستراتيجيات تنمية القدرات. وبالنسبة للهدف الأول، أدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرة في مجال تشخيص القدرات في الأفرقة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية

في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا لكفالة أن تعكس الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على أهداف الألفية، بما في ذلك عمليات تقييم الاحتياجات وخيارات السياسة العامة، الميزات والفجوات فيما يتعلق بالقدرات. وفيما يخص الهدف الثاني، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على صياغة سبع استراتيجيات ذات أولوية في تنمية القدرات في نطاق سياسته الإجمالية لتنمية القدرات. ويشمل هذا العمل تشخيص القدرات، وخدمات المعرفة والتعلم، وتنمية القيادات الإدارية، والإصلاح المؤسسي وإدارة التغيير، وعمليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وآليات المساءلة المتبادلة، ونظم الحوافز. كما أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعزيز القدرات الوطنية على إدارة المعونة في سياق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ينعكس في توجيه السياسات بشأن إدارة المعونة وصكوك إدارة المعونة؛ وبشأن تنمية القدرات الخاصة بنظم المشتريات الوطنية؛ وفي مجال دعم الميزانية المباشرة والنهج القطاعية.

٤ - وخلال السنة الماضية، شرع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ عملية مشاور مع الدول الأعضاء لهيكله عملياته هيكله إقليمية. ومن العوامل المحفزة للهيكل الإقليمية المقترحة تعزيز الخبرات التقنية لتنمية القدرات في البلدان والأقاليم التي يخدمها صندوق السكان عن طريق تعزيز الدعم التقني للمكاتب القطرية والشركاء الحكوميين. وبالجمع بين القدرات التقنية الإقليمية القائمة وبرنامج المشورة التقنية التابع للصندوق، يسعى الصندوق إلى ترسيخ بناء القدرات التقنية في التجارب الإقليمية وكذلك في أفضل الممارسات العالمية. ومن شأن ذلك أن يكفل التنسيق والتماسك في مبادرات بناء القدرات في برجة الصندوق ومناسبتها لاحتياجات كل منطقة على حدة.

٥ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب هو عنصر هام في استراتيجية الصندوق بشأن تنمية القدرات. ويعمل الصندوق على إعداد حصر للخبرات الجنوبية في مجال القضايا السكانية، وإتاحته لجميع البلدان.

تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعارف

٦ - من أجل دعم تطوير تبادل المعارف على الصعيد العالمي وربطها الشبكي فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، تعد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية شبكة للسياسات ستعمل على حشد خبرات منظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين لدعم البلدان في تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. وأقامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية شبكة من الزملاء في منظومة الأمم المتحدة بشأن الربط الشبكي للمعارف، يشارك فيها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم

المتحدة للسكان. ويستفيد حاليا ما يزيد عن عشر منظمات من منظمات الأمم المتحدة من نموذج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشبكات المعارف. وقد أنشئت عدة شبكات عالمية في مجالات حقوق الإنسان وإدارة الدين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جانب الأفرقة العاملة لإدارة المعارف في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة. ويعمل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جانب العديد من اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لوضع نُهج جديدة إزاء تبادل المعارف بغرض دعم الأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل البرنامج أيضا على إعداد استراتيجية تتعلق بإدارة المعارف وبالاتصالات لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، في ١٨ بلدا بداية.

تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات، وتكاليف المعاملات وكفاءتها

٧ - من خلال المشاركة الفعالة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهودهما لتبسيط ومواءمة عمليتهما وإجراءهما لتقليص تكاليف المعاملات بالنسبة لهما وبالنسبة لشركائهما الوطنيين. وفيما خص عملية البرمجة القطرية المشتركة، تبين من استعراض مستقل أجري مؤخرا أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أسهم في بلوغ هذا الهدف، وإن كان ما زال يتعين عمل الكثير. ويعمل التنقيح الجاري للمبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على تيسير هذه التحسينات بتعزيز الملكية الوطنية فضلا عن مواءمة الخطط والعمليات الإنمائية الوطنية والمشاركة فيها، وتحسين وضع الأمم المتحدة في البيئة الجديدة للمعونة.

٨ - واستجابة للفقرة ٤٩ من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ومن أجل مواءمة صكوك الأمم المتحدة الخاصة بالبرمجة بشكل أفضل مع عمليات التخطيط الوطنية، أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مقترحا لتبسيط عملية البرمجة وأدوات البرمجة. ويدعو المقترح إلى الجمع بين العديد من صكوك البرمجة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع نتائج المصفوفة، ووثائق البرامج القطرية مع خطط عمل البرامج القطرية) في إطار عمل موحد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واتفق رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تقديم مقترح مشترك إلى المجالس التنفيذية الخاصة بكل منها بغرض تنقيح عملية إقرار المساهمات الخاصة بكل وكالة في إطار العمل الموحد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تمشيا مع مقترح مجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتمد المجلسان التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف مقررًا للحد من المدة المقررة لعملية إقرار البرنامج القطري (المقرر ٣٦/٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمقرر ١٩/٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لليونسيف).

٩ - ولتيسير عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، يعمل الفريق العامل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالسياسات البرنامجية على إعداد دليل عن السياسات البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة وعلى استكمال مجموعة مواد التعلم الخاصة بعملية البرمجة القطرية المشتركة.

١٠ - ودأب صندوق الأمم المتحدة للسكان على المشاركة بشكل فعال في النهج القطاعية كما ساهم في سلال تمويل القطاعات في عدة بلدان. وفي إطار متابعة منتدى باريس الرفيع المستوى المعني بالتقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادئ توجيهية داخلية بشأن المشاركة في النهج القطاعية واستراتيجيات الحد من الفقر، وهو يعمل على تعزيز توجيهه الداخلي بشأن البيئة الجديدة للمعونة.

١١ - وقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف إلى الدورات السنوية لجالسها التنفيذية لعام ٢٠٠٦ تقريراً مشتركاً عن تجاربها في تنفيذ البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة منذ عام ٢٠٠٤ (DP/2006/33-DP/FPA/2006/11 و E/ICEF/2006/13 و Add.1). وتستعرض مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المذكورة التوجيهية بشأن البرمجة المشتركة لإبراز التغييرات الأخيرة. ومن هذه التغييرات اعتماد فريق إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٠٦ لمقترح مواءمة معدلات استرداد التكاليف بالنسبة للوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تشارك في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة والمكاتب المشتركة. وتقدم المجموعة الإنمائية الدعم من خلال التدريب على البرامج المشتركة ونماذج للتعلم في مجال القضايا البرنامجية والتشغيلية. وفي عام ٢٠٠٦، قامت الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع نموذج مشترك وموحد لتقديم التقارير لفائدة المانحين وبتوزيعه على مكاتبها القطرية. وأنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قاعدة بيانات مشتركة فيما يخص البرامج تستخدم المعلومات المقدمة من المكاتب القطرية ومن المقر بشأن ما يزيد على ٣٠٠ برنامج مشترك. كما أجرت استعراضاً وجمعت الدروس المستفادة من وضع وتنفيذ البرامج المشتركة في ١٤ بلداً باعتبارها مُدخلًا رئيسياً لتتبع عام ٢٠٠٦ للمذكرة التوجيهية بشأن البرمجة المشتركة.

١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أنشأت الأمم المتحدة أول مكتب مشترك للأمم المتحدة - مكتب صناديق وبرامج الأمم المتحدة في الرأس الأخضر. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، ستجري مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضا مشتركا بين الوكالات لتجربة الرأس الأخضر بغرض تقديم المعلومات بشأن التقدم المحرز والتحديات المطروحة، والاستفادة من الدروس المستخلصة في العام الأول. فالدروس المستخلصة من مبادرة المكتب المشترك ستتمكن الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من تنفيذ المبادرة على نحو أكثر فعالية. ورغم أن المكتب المشترك كان ينظر إليه في الأصل على أنه أكثر ملائمة للبلدان التي توجد فيها عمليات متواضعة للأمم المتحدة، فإن بلدانا كبيرة مثل فييت نام قد أبدت استعدادها. ومبادرة المكتب المشترك في فييت نام تحرز تقدما سريعا. ويمكن التحدي في إيجاد نماذج مختلفة للتصدي لأوضاع قطرية مختلفة. وقد أوكلت هذه المهمة إلى الفريق الاستشاري في بوسطن (Boston Consulting Group).

١٣ - ويتوقع أن تعطي توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة زحما كبيرا لزيادة الاتساق والفعالية على المستوى القطري.

اتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفعاليتها وأهميتها

التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٤ - تسعى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحسين المبادئ التوجيهية والتدريب بشأن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتوقع أن تؤدي التنقيحات المقترحة للمبادئ التوجيهية إلى: (أ) تعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة؛ (ب) تعزيز الملكية القطرية؛ (ج) تعزيز المشاركة في استراتيجيات الحد من الفقر؛ و (د) توفير معطيات لتحديد متى يكون التقييم القطري المشترك المنفصل هو الإسهام الأكثر ملائمة الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل العمل التحليلي في بلد ما. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا على تحسين مواءمة برامجهما القطرية مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ضمن عملية البرمجة القطرية المشتركة الجارية.

١٥ - وبغية تحسين التعاون فيما بين الوكالات، شجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجان الاقتصادية الإقليمية في عملية البرمجة القطرية المشتركة، بغية الاستفادة من مزاياها النسبية وإثراء نوعية التقييم القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتقوم

اللجان الاقتصادية الإقليمية بتزويد بيانات وتحليلات إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وقد أصبح العمل التحليلي القطري مسؤولية تقع على عاتق الشركاء الوطنيين والدوليين في التنمية على حد سواء.

١٦ - وإذ يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية أن تكون عملية البرمجة القطرية المشتركة ذات نوعية جيدة، فقد عمل على تحسين مستوى ونوعية وكثافة مشاركته في جميع مراحل عملية البرمجة القطرية المشتركة - في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛ وفي أفرقة المديرين الإقليميين؛ وفي فريق دعم البرنامج القطري وفي أفرقة العمل الأخرى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحسين ميزته النسبية في مجالات البيانات والجنسانية والصحة الإنجابية والجنسية، والسكان والتنمية.

نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

١٧ - وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نظام تقييم أداء مشتركاً للمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ومن شأن نظام تقييم الأداء أن يعزز مساءلة المنسق المقيم والأمم المتحدة عن نظام المنسق المقيم، وأن يدعم سلطة المنسق المقيم بصفته الممثل الرئيسي للأمم المتحدة في البلد، ويقر في الوقت نفسه الأولويات والاحتياجات التمثيلية لكل عضو من أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وتطلق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برنامج تقييم رائدا على الصعيد العالمي لأداة تقييم متبادلة ١٨٠ درجة على شبكة الانترنت للمنسقين الإقليميين وأعضاء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وسوف تنفذه في عام ٢٠٠٧. وتقوم المجموعة أيضا بتنقيح توصيف الوظائف وإطار المساءلة للمنسقين المقيمين.

١٨ - واعتباراً من عام ٢٠٠٦، شمل البرنامج التدريبي للمنسقين الإقليميين ممثلين من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وشراكات معها. وتبذل المجموعة جهوداً لتحسين نوعية المرشحين لمهام المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية؛ والتوازن الجنساني والإقليمي؛ وعملية الاختيار؛ والتدريب؛ وقدرات المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية من خلال تعزيز دعم الموظفين من الفئة الفنية. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الدعم المتفاني من قبل أفرقة المديرين الإقليميين سيؤدي إلى زيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويبدل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوداً مضاعفة لإدخال مديريين قطريين في البلدان التي توجد فيها أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة كبيرة ومتوسطة الحجم.

١٩ - وقد واصل الفريق العامل المعني بالمباني والخدمات المشتركة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيه ومساعدة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في إقامة دور الأمم المتحدة وأماكن العمل المشتركة. وتشمل المشاريع المقترحة تشييد أماكن عمل جديدة؛ وتحديد أو تعديل أماكن عمل قائمة؛ ومشاريع أكثر تعقيداً مثل "ترتيبات التصميم والتشييد والتشغيل والنقل" مع مقاولي البناء. ويوجد حالياً ٣٦ مشروعاً في أنحاء العالم. وبغية تشجيع مشاركة مباني المكاتب على الصعيد دون الوطني، أجرت المجموعة جرداً للمكاتب دون الوطنية لكل لجنة تنفيذية تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن أجل إدارة أماكن العمل المشتركة وبرنامج الخدمات على نحو أفضل، اعتمدت المجموعة نظام إدارة خدمات مشتركة في ٢٢ بلداً.

المسائل الجنسانية

٢٠ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استعرضت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية آليات المساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية وقدمت توصيات لتحسينها. وقد بحث الاستعراض في الوثائق الاستراتيجية الرئيسية (مثل الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقارير مقدمة إلى المجالس التنفيذية المعنية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) لتحليل مدى احتواء تلك الوثائق على أهداف ومؤشرات متعلقة بالمساواة بين الجنسين. وحللت الدراسة أيضاً المهام المتعلقة بالإبلاغ والتقييم ومراجعة الحسابات؛ وتقييم أداء الموظفين؛ والتنمية والميزانية. وشمل الاستعراض تحليلاً لعدد من نظم المؤشرات وبطاقات التقييم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومجالات أخرى.

٢١ - وكان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دور هام في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى المستوى الوطني في مجال تعميم المنظور الجنساني، سواء ككيانات منفردة أو في سياق نظام المنسق المقيم. وقد ييسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم أول تقرير متسق على مستوى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة حول حالة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢٢ - وقد استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل إيجابي للاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقييم المستقل لتعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥. وترد الاستنتاجات والتوصيات في خطة العمل المؤسسية للشؤون الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التي صادق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام

٢٠٠٦. وتستجيب خطة العمل للشؤون الجنسانية للشواغل الرئيسية الأربعة للتقييم وهي: (أ) الالتزام والمساءلة؛ (ب) بناء القدرات؛ (ج) الاتصالات ووضوح الرؤية؛ و (د) الموارد الأساسية. ويعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والصندوق المرتبط به، بالنسبة للخدمات الفنية في المجالات التي يوجد لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خبرة وإمكانات فيها، وخاصة على المستوى الإقليمي.

٢٣- ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً من خلال استراتيجيته المؤسسية إلى بناء نظام مساءلة داخلي أقوى وإلى تعزيز قدرته على تحسين البرمجة المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أدوات لبناء القدرات المتعلقة بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني في مجال الحقوق الإنجابية والأولويات الأخرى التي تتعلق بالمساواة الجنسانية، لكفالة توفر اعتمادات كافية في الميزانية لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٦، استجاب صندوق الأمم المتحدة للسكان للمساائل الناشئة مثل الهجرة الدولية، وركز على المهاجرات وعلى العنف القائم على نوع الجنس، في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وشعبة النهوض بالمرأة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

٢٥ - وبما أن قدرة المرأة على القيادة تعد أمراً جوهرياً في دفع الحقوق الإنجابية قدماً، فقد دأب صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم الشبكات النسائية، بما فيها البرلمانيات، ومجموعات حقوق المرأة وحركات السكان الأصليين لتنفيذ توصيات استعراض منهاج عمل بيجين الذي يجري كل عشر سنوات. كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو أحد الأعضاء المؤسسين لمبادرة عالمية، وهي منتدى القيادات النسائية للتبادل الثقافي، الذي يجمع قيادات نسائية من أجل تحسين دور المرأة في تعزيز التفاهم بين الثقافات ويدعم الشراكات فيما بين الأجيال لإعداد القيادات الشابة من النساء.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٦ - إثر تصديق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الثالث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، عمل البرنامج على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويستفاد من تحليل المعطيات حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي قدمته المكاتب القطرية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا يتجلى في الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم الحكم الديمقراطي. وفي آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ، يتجلى التعاون بشكل كبير في

مجال منع نشوب الأزمات والانتعاش، وفي الطاقة والبيئة. أما في أمريكا اللاتينية، فإن مجالات الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تتمثل في منع نشوب الأزمات، والانتعاش، وفي دعم الحكم الديمقراطي.

٢٧ - وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقامة شراكات ووضع آليات أخرى تجمع بين مراكز الخبرة الرفيعة في بلدان الجنوب، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز تنفيذ خطط العمل فيما بين بلدان الجنوب في المجالات ذات الأولوية مثل بناء القدرات في مجال العلوم، ونقل التكنولوجيا، والتحويلات المالية والصناعات الإبداعية. ويضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا يربط بين مراكز تبادل التكنولوجيا في البلدان المتوسطة الدخل مع نظرائها في البلدان الأفقر، وخاصة في أفريقيا. ويدعم البرنامج أيضا تبادل المعرفة المتعلقة بالتنمية في الجنوب وإبراز عمل الخبراء والمؤسسات في الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال استخدام منظومة معلومات على الإنترنت، هي شبكة المعلومات من أجل التنمية، التي تعرف اختصاراً بـ WIDE.

٢٨ - واستجابة لكارثة تسونامي في عام ٢٠٠٤، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق المنح فيما بين بلدان الجنوب الذي يمكن البلدان من تجميع مواردها لتمويل جهود الإنعاش المجتمعية القصيرة الأجل بسرعة. وقد أنشأت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا صندوقاً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم الجهود التي تلي الأهداف الإنمائية للألفية والمساعدة الإنسانية. وقد أنشأ مؤتمر قمة الجنوب الثاني (الدوحة، حزيران/يونيه ٢٠٠٥) صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية.

٢٩ - ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تنمية القدرات، وفقاً لبيان موقف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج سائر المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن عمل الصندوق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ دعم إجراء عمليات تعداد السكان، والقدرة على تخطيط خدمات الصحة الإنجابية وتنفيذها، وتمكين المرأة وتطبيق "عدسة الثقافة" في البرامج السكانية الوطنية.

٣٠ - ويمكن تمييز أربعة أنماط من تقديم المساعدة للسكان في إطار أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. يتصل النمط الأول بالدعم الثنائي للبلدان التي تمر في مراحل متشابهة من التنمية، في المنطقة أو شبه المنطقة ذاتها، والذي يأخذ غالباً شكل جولات دراسية، وقد نُفذ هذا النوع من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البلدان الأفريقية، وخاصة في غرب

أفريقيا، وإلى مدى أقل في شرق أفريقيا، وكذلك في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ويعتمد النمط الثاني على البلدان الإقليمية "المحورية" ذات الخبرة في المنطقة في تخطيط البرامج السكانية وتنفيذها، مما يوفر مساعدة فنية لبلدان أخرى في المنطقة وشبه المنطقة. وغالبا ما تقدم البرازيل وتايلند وتونس والسنغال ومصر والهند هذا النوع من المساعدة الفنية. كما أن شبكات الصحة الإنجابية التي أقيمت حديثاً في شرق أفريقيا وفي غرب أفريقيا جديدة بالتنويه، وكذلك شبكة البحر الأبيض المتوسط المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس.

٣١ - أما النمط الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيشمل البرازيل والصين والهند، التي تقدم الدعم إلى مناطق تتجاوز أقاليمها في مجال البحث والتحليل والتدريب واستنباط منتجات جديدة. وأخيراً، توجد طرائق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تتركز حول الثقافة، بما في ذلك فيما بين البلدان الإسلامية التي يدعم كل منها جهود الآخر لتعزيز الالتزام بنهج يستند إلى الحقوق في تقديم خدمات الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٣٢ - بهدف تعزيز ترتيبات التنسيق المتعلقة بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باستعراض مشترك لممارسات التنسيق في مرحلة الإنعاش من الأزمات والكوارث وبوضع طرائق مشتركة لتقديم الدعم الانتقالي. ومثل ذلك جرى في المناطق المتضررة من كارثة تسونامي، حيث أنشأت الأمم المتحدة مكاتب مشتركة للأمم المتحدة أو مكاتب للمنسقين المقيمين/منسقي المساعدة الإنسانية في باكستان والسودان وبلدان أخرى. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد مشاريع الاستراتيجيات الانتقالية التي تحدد ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لخطط الإنعاش والتعمير، كما يحدث في لبنان وباكستان. ووافق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على السماح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة بإدراج أنشطة الإنعاش المبكر والاحتياجات من الموارد اللازمة لتنسيق الإنعاش في عمليات النداءات الموحدة.

٣٣ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع طرائق للبرمجة المشتركة مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مجالات من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون. وفي عام ٢٠٠٦، اشتركت إدارة عمليات حفظ السلام والبرنامج في إنشاء أول مكتب متكامل للأمم المتحدة لمرحلة ما بعد حفظ السلام - في

سيراليون - صُمم لكفالة العودة بأكبر قدر من الفعالية إلى التنمية في حالات ما بعد انتهاء الأزمات. وستنشئ الأمم المتحدة مكتبا ممثالا في بوروندي في عام ٢٠٠٧.

٣٤ - وبوصف البرنامج الوكالة الرائدة في مجموعة الإنعاش المبكر في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية، فهو يقود الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنسقين المقيمين/ منسقي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة على المبادرة بأنشطة الإنعاش المبكر. وطبق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية النهج العنقودي، الذي يشمل التعاون على صعيد وكالات متعددة، في أعقاب زلزال عام ٢٠٠٥ في باكستان. ويُنظر إلى هذا النهج بوصفه النهج الملائم للمستقبل.

تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٣٥ - تسعى سياسة التقييم الجديدة التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦ إلى وضع أساس مؤسسي موحد لمهمة التقييم التي يضطلع بها البرنامج، ومن ثم زيادة شفافية التقييم واتساقه وكفاءته في توليد المعارف التقييمية واستخدامها لأغراض التعلم المؤسسي وفي دعم المساءلة. وتؤكد هذه السياسة التزام البرنامج بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان والملكية والإدارة الوطنيتين من أجل تحقيق النتائج الإنمائية.

٣٦ - ويترأس البرنامج فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي يضم الوحدات المهنية والأفراد الاختصاصيين الذين يضطلعون بالمسؤولية عن التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تولى البرنامج الريادة في أول عملية تقييم مشتركة حكومية على الصعيد القطري مع حكومة جنوب أفريقيا، تسعى إلى تقييم أهمية منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في جنوب أفريقيا على مدى العقد الماضي. ويقود البرنامج أيضا الدراسة المتعلقة بسبل تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٦، نشر مكتب التقييم التابع للبرنامج ستة تقييمات لتقييمات على الصعيد القطري لنتائج التنمية في إثيوبيا وبنغلاديش والجلال الأسود وسورية وصربيا وهندوراس. وسينجز البرنامج خمسة تقييمات إضافية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، أنجز البرنامج تقييمين استراتيجيين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبشأن دور البرنامج ومساهمته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إثيوبيا وجنوب أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٦، سينجز البرنامج خمسة تقييمات استراتيجية إضافية بشأن طائفة من الأنشطة، منها عمل

البرنامج في البلدان المتضررة من الصراعات، والصلات القائمة بين الإدارة والسياسات، ونظام التقارير الوطنية عن التنمية البشرية.

٣٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان - لفائدة المستشارين التقنيين وممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهم من موظفي البرامج في غرب أفريقيا - حواراً على المستوى دون الإقليمي بشأن الرصد والتقييم القائمين على أساس النتائج في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وأسفر هذا عن وضع خطة عمل متوسطة الأجل لتعزيز الرصد والتقييم القائمين على أساس النتائج في المكاتب القطرية وبين النظراء الوطنيين. وفي عام ٢٠٠٦، ركز الصندوق على تقييم أداء المكاتب عن طريق بعثات الرقابة التي يضطلع بها المقيّمون ومراجعو الحسابات. وقام الصندوق بتقييم أداء ثمانية مكاتب قطرية، وفريق واحد للخدمات التقنية القطرية تابع للصندوق ووحدة الاستجابة الإنسانية في المقر، في مجال أهمية المساعدة التي يقدمها الصندوق ومسائل النوعية المتصلة بنظم الرصد والتقييم.

٣٩ - وقدم الصندوق إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٦ نتائج تقييمه لتقييم النوعية الذي أجري في عام ٢٠٠٥. ووضع الصندوق خطة عمل للمتابعة تشمل تحديث سياسات البرامج ودليل الإجراءات، ووضع توجيهات إضافية، مثل مجموعة جديدة من معايير التقييم الدنيا، وتعزيز الصلات بين التقييم وتبادل المعارف.

باء - متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية

٤٠ - كان من بين مجالات التركيز الأساسية بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة المشاورات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بهدف تعزيز إصلاح الأمم المتحدة على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وينصب التركيز على تحقيق 'وحدة الأمم المتحدة' كسبيل لتحسين نتائج البرامج والمساءلة وتعزيز تنمية القدرات وقوامة البلدان على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وتنفذ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً خطة عملها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتعالج هذه الخطة زيادة الإجراءات والنتائج لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من المخاطر والحفاظ على النتائج المحققة حتى الآن.

٤١ - واستهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة، بالشراكة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الشركاء الإنمائيين،

لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ترمي إلى مساعدة البلدان في إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذه المبادرة ثلاثة أبعاد: (أ) التشخيص والتخطيط الاستثماري على أساس الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) توسيع نطاق الخيارات فيما يتعلق بالسياسات العامة؛ (ج) تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن التركيز الأولي ينصب على أفريقيا، فإن هذه المبادرة ستُعمم في البلدان ذات الأولوية في المناطق الأخرى. ويُتوقع أن تشمل هذه المبادرة ٦٠ بلدا بحلول عام ٢٠٠٧.

٤٢ - وخلال الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة، منح صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعوته ودعاه للالتزام بتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيز الصلات في مجال السياسات والبرامج بين مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة الإنجابية وذلك في القرار ٢/٥٠ بشأن المرأة والفتاة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٦، شارك الصندوق في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز وفي الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وشددت مدخلات الصندوق في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في الاجتماع على الصلات القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية.

٤٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، قامت اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، على النحو الذي دعا إليه الصندوق، بإدراج الصحة الجنسية والإنجابية في مشروع الاتفاقية الدولية لحقوق المعوقين، وهذه أول مرة تُدرج فيها هذه المسألة في صك من صكوك حقوق الإنسان الدولية.

٤٤ - وتظل صحة الأم من الركائز ذات الأولوية للصندوق. وبالتعاون مع حكومة بلجيكا والمفوضية الأوروبية، نظم الصندوق الندوة الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات الصراع وما بعده (بروكسل، ٢١-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وتجري حاليا حملة القضاء على الناسور التي ينظمها الصندوق في ٣٥ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والمنطقة العربية - وهذا يشكل إنجازا بارزا تحقق في مدة وجيزة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في مابوتو، موزامبيق، دعم الصندوق إلى جانب حكومة موزامبيق والاتحاد الأفريقي

والمفوضية الأوروبية، الدورة الاستثنائية لوزراء الصحة في بلدان الاتحاد الأفريقي، التي ركزت على زيادة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على صعيد أفريقيا لتحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية. وأصدر الصندوق تقريره عن حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٦، الذي ركز على المرأة والهجرة الدولية، وإصداره الخاص المتعلق بالشباب، المسمى هجرة الشباب، ليتزامن مع حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وساهم كلا المنشورين في التوعية وبناء توافق الآراء العالمي بشأن أبعاد المشكلة المتصلة بالمرأة والشباب.

٤٥ - ويواصل الصندوق تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، على الصعيدين العالمي والقطري على السواء، لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية. ويدعم الصندوق مشاركة شركائه من المنظمات غير الحكومية في مختلف جلسات الاستماع الخاصة بالمجتمع المدني في الجمعية العامة. وكانت المشاورة العالمية لعام ٢٠٠٦ بين المنظمات غير الحكومية والصندوق بمثابة آلية لتبادل المعلومات وتعزيز الاتصالات بشأن المسائل الناشئة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتركز الشراكات مع المجتمع المدني على تبادل المعارف وبناء القدرات على كل من المستوى المحلي والوطني والعالمي. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً بتشجيع مبادرتين كمتابعة لتقرير الأمين العام المقدم رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354). وتشمل هاتان المبادرتان المدعومتان من الصندوق قيام جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتعيين جهات تنسيق للمجتمع المدني وإنشاء صندوق استئماني لتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني على الصعيد القطري.

ثانياً - الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف- تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٤٦ - بلغت موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥، مرتفعة بذلك من ٤,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤. وهذا يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ مليون دولار بالقيمة الاسمية أو زيادة نسبتها ١٧ في المائة عن عام ٢٠٠٤. وعند تسويتها لمراعاة تغيرات الأسعار وتقلبات أسعار الصرف، تمثل الزيادة الحقيقية حوالي ٤٦٠ مليون دولار أو ١١ في المائة. وزادت الموارد العادية للصندوق للسنة الخامسة على التوالي بعد أن عكست اتجاهها التناقصي لمدة ست سنوات، في عام ٢٠٠١. ومقارنة بعام ٢٠٠٤، زادت إيرادات

الموارد العادية بنسبة ١٠ في المائة بالقيمة الاسمية لتصل إلى ٩٢١ مليون دولار، أو بحوالي ٧ في المائة بالقيمة الحقيقية. وللمرة الأولى خلال عقد من الزمن، فاق إجمالي الموارد العادية مستوى ٩٠٠ مليون دولار وبالتالي تجاوز الهدف المؤقت المحدد لعام ٢٠٠٥ للإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وزاد ثلاثة عشر عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساهماتهم الأساسية بقيم العملات المحلية في الموارد العادية للبرنامج - أربعة منهم بأكثر من ١٠ في المائة وثلاثة منهم بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر بالقيمة الاسمية.

٤٧ - ويتمشى هذه المستوى من المساهمات مع الأهداف المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويوحى أيضا بتجديد الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى جهاز إنمائي تابع للأمم المتحدة يستفيد من تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. غير أن البرنامج مازال يعتمد بدرجة كبيرة على عدد محدود من الجهات المانحة. فقد قدمت الجهات المانحة العشر الرئيسية حوالي ٨٢ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠٠٥. ورغم أن إيرادات الموارد العادية ظلت غير مستقرة نظرا لتقلبات أسعار الصرف، فإن الالتزام بآليات التمويل المتعدد السنوات يزيد من إمكانية التنبؤ بالإيرادات. وأعلن تسعة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التزامات بالمساهمة على مدى سنوات متعددة.

٤٨ - وشهدت الموارد الأخرى (غير الأساسية) نموا أكبر مقارنة بالموارد العادية في عام ٢٠٠٥. وبلغت المساهمات غير الأساسية أو المخصصة المقدمة من الحكومات المانحة الثنائية ما يتجاوز بقليل مبلغ ١ بليون دولار. ويشترك تقريبا جميع مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تمويل برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجاوزت الموارد غير الأساسية التي عهد بها إلى البرنامج الشركاء غير الثنائيين، مثل المفوضية الأوروبية والبنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، مبلغ ١,٤ بليون دولار. وبلغت الموارد المحلية، الموجهة عن طريق البرنامج من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وغيرها من الشركاء المحليين لدعم تنميتها الوطنية، ١,١ بليون دولار. ونظرا لاختلاف وتنوع آليات تقديم المعونة المتاحة على الصعيد القطري، يدعى البرنامج بشكل متزايد إلى دعم الحكومات في مجال الحصول على مختلف أنواع التمويل وتوجيهها وإدارتها وفقا للأولويات الوطنية.

منع الأزمات وتحقيق الانتعاش

٤٩ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للدول الأعضاء من خلال مكتب منع الأزمات وتحقيق الانتعاش في المجالات التالية: (أ) تحقيق إدارة سلمية ودائمة للتزاعات والخلافات قبل نشوب العنف؛ (ب) الحد من الأخطار الناشئة عن الكوارث الطبيعية؛ (ج) تحقيق انتعاش دائم بعد التزاعات العنيفة؛ (د) تحقيق انتعاش سريع من أثر الكوارث الطبيعية. ولتحقيق ما سبق، وضع المكتب استراتيجية خمسية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، سبقتها مشاورات مطولة مع الشركاء الإنمائيين. ويعد التعزيز الفعال لدور المرأة كشريك مركزي في منع الأزمات والجهود الإنعاشية عنصراً أساسياً في هذه الاستراتيجية.

منع النزاع

٥٠ - سعيًا لمساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها على إدارة النزاعات، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في أربعة مجالات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وهي:

(أ) دمج تحليل النزاعات ضمن الخطط والبرامج الإنمائية. وقد تلقت كل من إندونيسيا وبوروندي وفيجي وكولومبيا الدعم في هذا الميدان.

(ب) بناء قدرات الوساطة ضمن المجموعات المحلية من خلال مؤسسات وعمليات حديثة وتقليدية، حكومية ومدنية موثوقة. وكان من بين المستفيدين لجنة العلاقات الإثنية في غيانا، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية في سيراليون، والمجلس الوطني للسلام المنشأ حديثاً في غانا، وما يماثل ذلك من المبادرات في زيمبابوي وكينيا ونيجيريا.

(ج) بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية المثيرة للخلافات. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمبادرات الحوار الوطني والمدني في الأرجنتين وتوغو وغيانا وغينيا وكوت ديفوار وليسوتو وموريتانيا، وغيرها.

(د) بناء هيكل أساسي للسلام يتم في إطاره تحديد ومعالجة الخلافات المحلية على الأراضي والموارد، والخلافات الدينية أو الإثنية أو الخلافات على الزعامة والانتخابات، قبل أن تؤدي إلى نشوب نزاعات عنيفة. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمبادرات بهذا الشأن في دلتا النيجر وسيراليون وغانا وغيانا ونيجيريا.

٥١ - كما واصل الصندوق تقديم جزء كبير من هذه المساعدة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦: (أ) بالتعاون مع شركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة، لا سيما إدارتي الشؤون السياسية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ (ب) في إطار الجهود

المنتظمة المبذولة لتعزيز الإطار المشترك بين إدارات الأمم المتحدة للتنسيق بشأن الإنذار المبكر والعمل الوقائي، وهي آلية داخلية في الأمم المتحدة لتنسيق العمل الوقائي.

الإنعاش بعد انتهاء النزاع

٥٢ - يركز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان الإنعاش بعد انتهاء النزاع على الانتعاش المبكر وعملية بناء السلام الأطول أجلا بعد انتهاء النزاع. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى دول أعضاء خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في المجالات التالية:

(أ) الإنعاش الانتقالي: بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودا منتظمة وواسعة النطاق لإيجاد مزيد من طرق الإعاشة والفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية، لا سيما النازحين داخليا واللاجئين في البلدان التالية: أفغانستان، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سري لانكا، السودان، هايتي. كما قدم البرنامج الدعم لمبادرة مشتركة ومبتكرة نفذتها كولومبيا وإكوادور لتلبية حاجات المجتمعات المحلية التي تعاني من آثار النزاع القائم على الحدود المشتركة بين البلدين.

(ب) إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية: قام البرنامج الإنمائي بدعم: "١" الوصول إلى النظام القضائي، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المحلية الريفية في السودان وسيراليون وهايتي؛ "٢" إصلاح وتقوية النظام الجنائي في سيراليون وهايتي؛ "٣" إقامة حوارات بين العديد من أصحاب الشأن بشأن إصلاح قطاع الأمن في السودان وهايتي، وبشأن العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ "٤" تعزيز قدرات الشرطة في مجالي إدارة النزاع وإحلال النظام في المجتمعات المحلية في ألبانيا وسيراليون.

(ج) الحد من الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح: وجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده للقضاء على الإحساس بعدم الأمن والعوامل الأخرى التي تغذي الطلب على الأسلحة. وكانت أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور والسودان وليبيريا وهايتي من بين المستفيدين من دعم البرنامج في هذا المجال خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(د) الإجراءات المتعلقة بالألغام: ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيزا خاصا على وضع طرائق مشتركة بالتعاون مع شركائه من الأمم المتحدة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام بعد انتهاء النزاع. ويعد المركز المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام مثالا هاما على ذلك. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، قدم برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي خدمات استشارية وتقنية لما يزيد على ٣٠ بلدا تعاني من مشاكل في ميدان الألغام. وتركز دعم البرنامج بصورة خاصة على تقوية التعاون بين بلدان الجنوب في هذه المسألة، بما في ذلك من خلال برنامج تبادل الإجراءات المتعلقة بالألغام.

(هـ) مبادرات خاصة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال: اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوات منتظمة خلال عام ٢٠٠٦ لتعزيز قدرته على التدخل السريع، أي القدرة على تقديم الدعم بسرعة لمكاتبه القطرية، بما يكفل توفير استجابة عاجلة وفعالة لأولى حاجات الانتعاش.

الحد من الكوارث الطبيعية

٥٣ - بدأ البرنامج مؤخرا مبادرة عالمية لإدراج الحد من الكوارث الطبيعية ضمن البرمجة الإنمائية. وتركز المبادرة على إيجاد الأدوات وزيادة القدرات البرنامجية بحيث تأخذ في الحسبان عنصر الكوارث الذي يمثل شاغلا من شواغل الأمم المتحدة، علاوة على عمليات التخطيط الإنمائي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعترافا بأهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي في الحد من أخطار الكوارث، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برامج في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا الوسطى خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، بهدف مساعدة المنظمات الإقليمية وإنشاء أطر إقليمية، سعيا منه إلى تحسين التعامل مع المخاطر مثل الجفاف والأعاصير.

الانتعاش بعد الكوارث الطبيعية

٥٤ - علاوة على تنسيق وتنفيذ الجوانب الهامة من الاستجابة الدولية في مواجهة زلزال عام ٢٠٠٥ في باكستان، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إلى البلدان المتأثرة بموجة التسونامي، وبخاصة إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف. وقد أقر المجتمع الدولي بالحاجة إلى مزيد من النهج الشاملة التي يمكن التنبؤ بها في مجال الإنعاش بعد الكوارث. وتلبية لهذه الحاجة، وفي عام ٢٠٠٥، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من اليابان وشركاء آخرين، بتنفيذ منهاج العمل الدولي للإنعاش الرامي إلى زيادة القدرة العالمية على التخطيط للإنعاش بعد الكوارث.

باء - الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي

٥٥ - عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو واسع النطاق مع المنظمات الشريكة من الأمم المتحدة لتقوية الشراكات القائمة ولإقامة شراكات جديدة. ويواصل البرنامج العمل

على نحو وثيق مع البنك الدولي في مجموعة واسعة من المسائل. ففي عام ٢٠٠٦ أنشأ البرنامج والبنك الدولي فرقة عمل مشتركة لرفع مستوى دعم الأهداف الإنمائية للألفية كأساس للعمل التعاوني المستقبلي. وقد صاغت فرقة العمل ورقة وجدول عمل عرضا على الاجتماع الثالث للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي بشأن الارتقاء لتحقيق النتائج (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). ويواصل البرنامج الإنمائي توسيع نطاق شراكاته مع القطاع العام والمجتمع المدني والمؤسسات وتعزيزها.

ثالثا - الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وبنود الاستعراض الشامل للسياسات كل ثلاث سنوات

تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٥٦ - يتوقع أن تصل الموارد العادية في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٦٠ مليون دولار، مما يشكل زيادة بنسبة ٣ في المائة عن موارد عام ٢٠٠٥. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى الزيادات في التبرعات بالعملة المحلية من إسبانيا وأستراليا وأيرلندا والسويد وفنلندا ولكسمبرغ والنرويج والنمسا ونيوزيلندا. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المساهمات التي قدمها ١٤٠ بلدا للموارد العادية ٢١٥,٤ مليون دولار. ويشار إلى أن ١٧٢ بلدا أعلنت عن تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن يكون العدد مماثلا في عام ٢٠٠٦. كما تلقى الصندوق ٦٤ تبرعا متعدد السنوات حتى الآن، وهو ما يزيد عن عدد هذه التبرعات عام ٢٠٠٥ البالغ ٥٥ تبرعا.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٥، تم توفير إيرادات للموارد الأخرى من خلال ترتيبات للتمويل المشترك (١٥٧,٧ مليون دولار) وترتيبات أخرى (٣٦,١ مليون دولار)، بما في ذلك برنامج الموظف الفني المبتدئ وخدمات المشتريات المقدمة من طرف ثالث. وحتى الآن، تشير إسقاطات التمويل المشترك لعام ٢٠٠٦ إلى دخل أقل مقارنة بدخل عام ٢٠٠٥، الذي تضمن مساهمات كبيرة استجابة لموجة التسونامي عام ٢٠٠٤ وزلزال باكستان عام ٢٠٠٥.

القدرة القطرية لمنظومة الأمم المتحدة والدعم الإقليمي

٥٨ - أشار تقرير العام الماضي إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتبع استراتيجيته للتنظيم الإقليمي في نطاق الجهود الإصلاحية التي تبذلها الأمم المتحدة. ويعتقد الصندوق أن هذه العملية تتيح الفرصة لتعزيز قدرات المكاتب القطرية على دعم حاجات بلدان البرنامج.

ويواصل البرنامج التقني الاستشاري التابع للصندوق تقديم الدعم لبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي، وكان له دور أساسي في دعم تنفيذ المكاتب القطرية لعمليات الأمم المتحدة الإصلاحية.

باء - الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي

٥٩ - يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاوناً وثيقاً مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إطار برنامج شراكاته الاستراتيجية. ويهدف برنامج الشراكات الاستراتيجية إلى توفير المساعدة التقنية المنسقة للبلدان في المناطق ذات الأولوية. ويعمل الصندوق مع منظمة الصحة العالمية لتحسين الصحة الجنسية والإنجابية من خلال اعتماد مبادئ توجيهية تستند إلى القرائن ويجري تحديثها على نحو منتظم بحيث تعكس توافق الآراء الدولي في الأوساط العلمية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أصدر برنامج الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بياناً مشتركاً حدد عدداً من مجالات التعاون ذات الأولوية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. أما الهدف الأولي الذي يسعى إليه الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيتمثل في تعزيز القدرة القطرية على وضع الميزانيات التي تراعي المنظور الجنساني.

٦٠ - وخلال الأشهر الماضية أعاد الصندوق والبنك الدولي إحياء خطة العمل المشتركة بين البنك الدولي والصندوق، وحدد خطوات واقعية ومجالات للتعاون. وسعياً لتعزيز هذا التعاون، أصدر الصندوق دليلاً للعمل بشأن المساهمة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، كما يخطط لتنظيم حلقة عمل مع البنك الدولي بشأن إدراج المسائل الخاصة بالشباب ضمن استراتيجيات الحد من الفقر.

رابعاً - التوصية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٦١ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (E/2007/5) وأن يحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرفقاً بتعليقات وتوجيهات الوفود المشاركة في هذه الدورة.